ED/WEF2015/REF/10
اللغة الأصل: الإنجليزية

المنتدى العالمي للتربية 2015

مقترح الفريق الاستشاري التقني:

المؤشرات القطاعية لرصد جدول أعمال التعليم لما بعد عام 2015

أعضاء الفريق الاستشاري التقني

معهد اليونسكو للإحصاء | UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة | EFA GMR | UNESCO | OECD | unicef | WORLD BANK GROUP

جدول المحتويات

1 – المقدمة..... 3

2 – الأساس المنطقي للمؤشرات التي اقترحها الفريق الاستشاري التقني..... 4

3 – إطار المؤشرات القطاعية المقترحة..... 7

4 – الاعتبارات الرئيسية الناجمة عن مشاورة الجمهور 16

5 – الخطوات القادمة: الإجراءات الأساسية اللازمة بشأن البيانات 20

6 – الخطوات القادمة للتوصل إلى اتفاق حول المؤشرات العالمية والقطاعية..... 22

المؤشرات القطاعية المقترحة من أجل إطار العمل لجدول أعمال التعليم لما بعد عام 2015

أنشأت اليونسكو الفريق الاستشاري التقني لكي يزوّدها بمعلومات عن أصداء الغايات المقترحة بشأن التعليم لما بعد عام 2015، ويصوغ توصيات بشأن المؤشّرات، ويسهم في توجيه إعداد جدول أعمال لعمليات القياس، فيُبقي هكذا اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع على اطّلاع ويساندها في عملها. ويرأس هذا الفريق معهد اليونسكو للإحصاء، ويضم خبراء من معِدّي التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي

1 – المقدمة

أسندت إلى الفريق الاستشاري التقني مهمة أن يراجع ويوصي بمؤشرات يمكن استعمالها لتتبّع ما يُحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال التعليم لما بعد عام 2015. وتتضمن هذه الوثيقة مجموعة مؤشِّرات مقترحة بناء على نتائج المشاورة العالمية حول ورقة الفريق الاستشاري التقني التي وجهها بعنوان "نحو وضع مؤشرات لإطار التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015" ونشرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2014[1]. وتقترح هذه الوثيقة مؤشّرات قطاعية من أجل قياس التقدم عالمياً نحو تحقيق غايات التعليم 7+3 التي اقترحتها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، في سياق أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل (الذي يشار إليه فيما يلي بعبارة *التعليم 2030*).

وبناءً على مقترح معدَّل قُدّم إلى اجتماع اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع في شباط/فبراير 2015، وتلبية لطلب جهتَيْ تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن ما بعد عام 2015، أي اليونسكو واليونيسيف لكونهما الوكالتين الرائدتين لشؤون التعليم داخل فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة، أوصى الفريق الاستشاري التقني بأن تُعتبَر مجموعة فرعية من المؤشِّرات القطاعية مؤشِّرات عالمية. وبناء على مقترح قدّمه فريق الدعم التقني شاملاً لأهداف التنمية المستدامة الـ 17، حددت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة قائمة مؤقتة بمؤشِّرات عالمية (منها 16 متصلة بالتعليم)، وقدمتها إلى الوكالات الإحصائية الوطنية لمراجعتها. وجاءت نتائج هذه المراجعة في تقرير تقني أعده مكتب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وقدّمه في آذار/مارس 2015، وهو الأساس الذي سيعتمد لمناقشات لاحقة بدءاً بالاجتماع الأول للفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن

[1] http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/towards-indicators-for-post-2015-education-framework-nov2014.pdf

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المزمع عقده في حزيران/يونيو 2015[2]. وسيواصل الفريق الاستشاري التقني تتبعه لعملية التشاور هذه التي تقودها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل تدقيق الإطار العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقّع أن يحظى هذا الإطار بتأييد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في اجتماعها المرتقب خلال آذار/مارس 2016، ويُرجَّح أن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2016.

ويُقترَح مواصلة تطوير المؤشرات القطاعية من خلال عملية تشاورية مع البلدان الأعضاء ومع الشركاء، قبل عقد الاجتماع الرفيع المستوى حول *التعليم 2030* في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وما يُقترح من عمليات وتدابير لصقل صياغة المؤشرات القطاعية بهدف دعم وإثراء الإطار النهائي لأهداف التنمية المستدامة، يرد بيانه بخطوطه الكبرى في إطار العمل. وستُراجَع المؤشرات القطاعية في وقت لاحق وتُعدَّل وفقاً لما يطرأ على المؤشرات العالمية من تغييرات نتيجة للعملية التي تقودها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ويجب في عملية اختيار المؤشّرات لتتبع التقدم نحو تحقيق غايات *التعليم 2030* أن تفي بشروط معيّنة. ومن هذه الشروط ضرورة أن تكون المجموعة المقترحة من المؤشرات صغيرة، ومركّزة على الغايات، مما يقتضي ترتيب الأولويات. وتماشياً مع المهمة المسندة إليه، ركّز الفريق الاستشاري التقني اهتمامه على مؤشرات توفّر معلومات قابلة للمقارنة حول البلدان. فهذا الفريق يرى في التتبع العالمي جزءاً من نظام رصد أوسع وأكثر مراعاة للسياق، ستقوم البلدان والمناطق بتصميمه كجزء من تنفيذها لأهداف *التعليم 2030*. إذ لا يمكن بالمؤشرات المتيسِّرة قياس كامل المدى والرؤية لما يكمن خلف الهدف والغايات المقترحة. ولذا اقترح الفريق الاستشاري التقني مجموعة أولية من المؤشرات، بناء على جدواها وصلتها بالموضوع، كخطوة وسيطة على سبيل جدول أعمال من أجل التعليم يكون شاملاً للبيانات والقياسات، ويقتضي تنفيذه تنسيقاً، وقدرات تقنية، واستثمارات كبيرة.

2 – الأساس المنطقي للمؤشرات التي اقترحها الفريق الاستشاري التقني

وفقاً لما لوحظ في التقرير التوليفي للأمين العام للأمم المتحدة، وتقرير شبكة حلول التنمية المستدامة، حول مؤشرات مرحلة ما بعد عام 2015، سيُجرى رصد أهداف التنمية المستدامة على أربعة مستويات:

- مستوى عالمي: ستُقِر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة قرابة 100-120 مؤشِّراً، تُستعمَل لرصد 169 غاية من أهداف التنمية المستدامة، ما سيتضمّن عدداً صغيراً من المؤشرات الخاصة لرصد هدف التعليم.
- مستوى قطاعي: هذه المؤشرات القابلة للمقارنة عالمياً سيتم اقتراحها من قِبَل الأوساط التربوية من أجل تتبع غايات التعليم على نحو أشمل عبر البلدان – وستشتمل على المؤشرات العالمية.
- مستوى إقليمي: من الممكن وضع مؤشرات إضافية لرصد غايات إقليمية معيّنة.

[2] https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6754Technical%20report%20of%20the%20UNSC%20Bureau%20(final).pdf

- مستوى وطني: تُشجَّع البلدان على وضع مؤشرات تتوافق مع أنظمتها التعليمية، وخططها، وسياساتها.

يراد بالمؤشرات العالمية أن تقوم بمثابة أساس أولي لتتبّع ما يحرز من تقدم في جميع البلدان، نحو تحقيق غايات التعليم على أساس يتيح المقارنة دولياً. وتشتمل مجموعة المؤشرات القطاعية على عدد أكبر من المؤشرات، لإتاحة تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الغايات المقترحة. وسيستلزم بعض هذه المؤشرات مزيداً من التطوير واتخاذ القرار بشأن المدى الممكن أو المنشود بلوغه من حيث قابليتها للمقارنة عالمياً. ويعي الفريق الاستشاري التقني أن المجموعة الصغيرة من المؤشرات العالمية ستنعكس في المستوى القطاعي والإقليمي والوطني، حسب صلتها بالموضوع ووفائها بالغرض. ولا تقدم هذه الوثيقة أية توصيات بشأن إدراج مؤشرات في المستويين الإقليمي والوطني.

ويُعتبر الرصد على المستويين الإقليمي والوطني أساسي أيضاً. أولاً، تتيح النظم الوطنية جمعَ بيانات على نحو أكثر تواتراً وارتباطاً بالواقع المحلي؛ وثانياً، قد لا يكون من الممكن، بخصوص بعض المفاهيم، الوفاءُ بالمعايير اللازمة لعملية الرصد العالمي أو تطبيقُها في جميع المجالات المتصلة بالغايات المقترحة، ولكن قد يكون من الممكن تتبّعها بشكل أفضل على المستوى الوطني.

فتوصيات الفريق الاستشاري التقني يمكن اعتبارها الإطار العملي للمؤشرات العالمية والقطاعية، الذي تستطيع البلدان اتخاذه منطلقاً لإعداد أنظمة رصد وطنية، والتي يمكن توسيعها أو تعزيزها بمعطيات وطنية أو إقليمية، وقد تكون أوفى بالغرض وأجزل فائدة مما يتيسّر على المستوى العالمي. فأهمية الإطار المقترح تكمن في التتبّع المتّسق والموثوق لما يُحرز عالمياً من تقدم نحو تحقيق غايات التعليم.

واتّساقاً مع ما تقدّم، يقترح الفريق الاستشاري التقني ما يلي:

- مجموعة من **المؤشرات القطاعية قوامها 42** مؤشراً.
- 20 من هذه المؤشرات سبق أن اقترحها فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة بمثابة **مؤشرات عالمية** للتعليم. ومنها مجموعة فرعية مؤلفة من 16 مؤشراً أُدرجت بعدئذ في القائمة التمهيدية للمؤشرات العالمية التي وضعتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ومن المتوقّع أن يتمّ في نهاية المطاف اختيار ما بين 6 إلى 10 مؤشرات.

معايير الفريق الاستشاري التقني في اختيار المؤشرات وتحديد الأولويات

مثالياً، ينبغي في مؤشرات التتبع العالمي أن تفي بمجموعة من المعايير تضمن المتانة التقنية، وإمكانية التطبيق، وتواتر تقديم التقارير، وقابلية المقارنة بين البلدان، وتوافر البيانات على مر الزمن. وتوخّياً للبساطة، ركّز الفريق الاستشاري التقني اهتمامه على المعايير الأربعة التالية:

- **الصلة بالموضوع**: على الرغم من صعوبة أن تحيط المؤشرات لوحدها بالرؤية الكامنة خلف الغايات المقترحة، إلا إنه ينبغي، من الناحية المثالية، أن تعكس أهم المواضيع السياسية التي تنطوي عليها هذه الغايات. وقد شُدِّد في جميع الغايات المقترحة على قياس نتائج التعلّم والإنصاف في التعليم.

- **الاتساق**: يجب في المفهوم المراد قياسه أن يكون صالحاً وموثوق بالنسبة للغايات، بحيث يحمل المؤشر المعتمَد لهذا الغرض نفس المعنى والمغزى في جميع السياقات، وأن يقاس عادة بسؤال أو عنصر مماثل. إذ إنه من الصعب التتبع على المستوى العالمي لقياس مفاهيم تتغير بحسب الأمكنة. ومن الممكن أن يقاس بعض عناصر المفاهيم عالمياً، في حين يكون من الأفضل قياس عناصر أخرى على المستوى الوطني أو الإقليمي، بتوخّي المرونة في تكييف المفاهيم وفقاً للأطر المحلية.

- **قابلية التطبيق**: يكون التتبع العالمي فعالاً حين تُجمع البيانات بشكل منتظم (وإن لم يكن بالضرورة سنوياً) وحين تقوم جميع البلدان تقريباً بجمع البيانات بصورة دورية، وبالأسلوب عينه. إذ إن عدم التواتر في جمع البيانات أو تدني شموليتها يحد من القدرة على تتبع التغيرات عبر الزمن. فيجب أن يكون جمع البيانات ممكناً مع مرور الزمن وبتكلفة مجدية.

- **قابلية التواصل**: ينبغي أن تتمتع المؤشرات المختارة بسهولة الفهم، وأن تكون طيّعة للتوسّع في سرد واضح عما يُحرز من تقدم نحو الأهداف والغايات. ويجب لإطار مؤشرات التعليم أن يسهِّل تقديم تقارير واضحة شفافة، وإبلاغاً فعّالاً عن الأهداف والمنجزات في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

التركيز على نتائج التعلّم والإنصاف

يتطلب جدول الأعمال العالمي للتعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 أن يعالج المجتمع الدولي معضلتين حرجتين: 1) قياس نتائج التعلّم؛ و2) تحسين قياس الإنصاف في مجال التعليم. وفي كلتا الحالتين، يتعيّن معالجة التحديات من خلال جدول أعمال عالمي يعتمد على مؤشرات تصلح لجميع البلدان. وسيكون من الضروري في سبيل تحقيق هذه الغاية القيام بما يلي: تعزيز البيانات المستمدة من السجلات الإدارية والمسوح الأُسرية؛ اعتماد تعاريف ومعايير مشتركة؛ وإقامة شراكات أقوى بين المنظمات المعنية بالقياس.

نتائج التعلّم

تركز خمسة من الأهداف السبعة للتعليم على نتائج التعلّم (أي آثار التعليم في فرادى الأطفال والشبان والكبار). ويمثّل هذا التركيز تحوّلاً عن أهداف التعليم العالمية السابقة، كالتي وردت في سياق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وركزت فقط على: ضمان النفاذ والمشاركة في مرحلة التعليم الابتدائي النظامي وإتمامها، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. فغايات التعليم لما بعد عام 2015 تسلّط الضوء على أن القيد والمشاركة (كما في برامج تنمية

الطفولة المبكرة، أو فرص التعليم النظامي وغير النظامي أو تعليم الكبار مثلاً) هما السبيل لإحراز نجاح، وبلوغ نتائج التعلّم، في كل مرحلة من مراحل التعليم (مثل تهيئة الأطفال الصغار للتعليم المدرسي؛ والكفاءات الأكاديمية للأطفال في التعليم الابتدائي وفيما بعد بالتعليم الثانوي؛ والمهارات الوظيفية في مجال القراءة والكتابة والحساب؛ وكذلك تزويد الشباب والكبار بالمهارات اللازمة للعمل، والمواطنة العالمية، والتنمية المستدامة). ولذا يجب في مؤشرات الرصد العالمي أن تُعلي شأن هذا التركيز المتجدد على قياس النتائج. وبناء عليه، يقترح الفريق الاستشاري التقني مؤشرات تمكّن من قياس نتائج التعلّم ومقارنتها على جميع مستويات التعليم.

الإنصاف

يدعو جدول أعمال التنمية المستدامة إلى تركيز صريح على الإنصاف، مذكّراً بالهدفين الخاصين بالإنصاف (الهدف 5 المتعلق بالإنصاف بين الجنسين، والهدف 10 المتعلق بتقليص الفوارق). فتلبية لهذه الدعوة، ينبغي أن تهدف مؤشرات التعليم ليس فقط إلى تبيان المتوسّطات الوطنية، بل أيضاً إلى تباينها بين مختلف الفئات الفرعية من السكان، المعرَّفة بخصائص الأفراد والمجموعات، مثل الجنس، والثراء، وموقع الإقامة، والانتماء العِرقي، واللغة، والإعاقة (وتوليفات من هذه الخصائص).

وحتى الآن، عُني الرصد العالمي للفوارق في مجال التعليم وقطاعات أخرى عناية رئيسية بقياس الفوارق بين الجنسين. وهذا يعكس التركيز في الأهداف الإنمائية للألفية على الفوارق بين الجنسين، مدفوعاً بتوفر البيانات حول أغلبية البلدان. إلا أن التفحص المنهجي للأبعاد الممكن أن يتخذها الحرمان في مجال التعليم يستلزم توافر بيانات مفصَّلة عن الأفراد، مستمدة من مصادر متنوعة، بما فيها السجلات الإدارية ومسوح الأسر المعيشية والمسوح المدرسية. فبناء عليه، يقترح الفريق الاستشاري التقني مؤشرات تمكّن من تتبّع ما يُحرز من تقدم في تقليص الفوارق، في جميع المجالات موضع التركيز التي تتناولها غايات التعليم.

3 – إطار المؤشرات القطاعية المقترحة

يعرض الجدول 1 المؤشرات المقترحة بصدد كل من الغايات. ويوفر المعلومات التالية حول كل مؤشِّر:

- يُذكَر في العمود 2 مفهوم الغاية التي ينتمي إليها المؤشّر. مثلاً، في خانة الهدف 4.1، صُنّفت المؤشرات في مجموعات أربع: نتائج التعلّم، إتمام كل مستوى، المشاركة في كل مستوى، وتوفير التعليم.
- من قبيل التركيز على الإنصاف، يُذكر في الأعمدة 5-8 ما إذا يمكن فقط تتبّع المتوسّط أو قيمة المؤشر على المستوى الوطني، أو ما إذا يمكن، كما في أغلب الحالات، تفصيل المؤشّر حسب خصائص فردية معينة (الجنس، موقع الإقامة، الثراء).

- يُذكر في العمود 9 ما إذا كان مؤشِّر ما متوافراً في الظرف الراهن، وإن لا، فكم من الوقت يستغرق توفيره. وفي حال توافر مؤشر ما، يُذكر في العمود 10 مدى التغطية الحالية على مستوى البلدان.
- يحدد العمود 11 المؤشرات التي اقترحها فريق الدعم التقني على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة كمؤشرات ممكنة عالمياً – وكذلك المؤشرات التي أُدرجت في القائمة المؤقتة المقدَّمة إلى هذه اللجنة في آذار/مارس 2015.
- أخيراً، يعرض العمود 12 بعض الأفكار الأولية بشأن مسائل خاصة بالمؤشرات لا تزال عالقة، أُخذت في الحسبان، وتحتاج إلى معالجة.

الجدول 1 – إطار المؤشرات القطاعية المقترحة

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الغاية	المفهوم	الرقم	المؤشّر	الإنصاف	الجنس	الموقع	الثراء	التوافر	التغطية	موصى به*	إيضاحات
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030											
	التعلم	1	النسبة المئوية للأطفال الذين يحرزون كفاءة المعايير الدنيا في القراءة/الحساب، في نهاية: (1) المرحلة الابتدائية و(2) المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.	نعم	X	X	X	5-3 سنوات		الفريق TST اللجنة UNSC	يستلزم المؤشر لكل موضوع وضع مقياس عالمي، يكون نقطة مرجعية يستند إليها التقييم على اختلاف مستوياته (وطنياً وإقليمياً ودولياً). ويمكن التطلع إلى تقييم مستويات تعليم أخرى (الصف 2، مثلاً).
		2	النسبة المئوية للبلدان التي نظّمت، في السنوات الثلاث الأخيرة، عملية وطنية لتقييم التعلم في نهاية: (1) المرحلة الابتدائية و(2) المرحلة الأولى من التعليم الثانوي	لا				3-1 سنوات			يستلزم وضع معايير
	الإتمام	3	نسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير (المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي)	نعم	X			نعم	c150	الفريق TST	
		4	معدل الإتمام (المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى والثانية من التعليم الثانوي)	نعم	X	X	X	نعم	c100	الفريق TST اللجنة UNSC	هذا المؤشر متوفر حالياً، ولكن يلزم العمل على إنجاز منهجية مشتركة وزيادة عدد المسوح المتيسّرة لإجراء حسابه.
	المشاركة	5	النسبة خارج المدرسة (الابتدائي، المرحلة الأولى من التعليم الثانوي)	نعم	X			نعم	c160	الفريق TST	هذا المؤشر سيُستعمَل أيضاً لرصد الأطفال والمراهقين من السكان اللاجئين والنازحين، تماشياً مع الحرص على تحسين التغطية.
		6	النسبة المئوية للأطفال الأكبر سناً من صفهم الدراسي (المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى والثانية	نعم	X	X	X	نعم	c100		هذا المؤشر متوافر البيانات حالياً، ولكن يحتاج إلى قليل من العمل على وضع منهجية مشتركة بشأن معالجة قضية العمر، وزيادة عدد المسوح

			من التعليم الثانوي)					المتيسِّرة لإجراء حسابه.
	توفير التعليم	7	عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي في المرحلة الابتدائي والثانوية المضمون بموجب الأُطر القانونية	لا	نعم الجميع			
2-4 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030								
	الاستعداد	8	النسبة المئوية للأطفال ممن هم دون الخمس سنوات من العمر ونموّهم في المسار الطبيعي من حيث الصحة والتعلّم وحسن الحال نفسياً واجتماعيا	نعم X X X	5-3 سنوات	الفريق TST اللجنة UNSC	يجري تتبّع هذا المؤشر عن طريق دليل تنمية الطفولة المبكرة ، المتيسِّر من المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS)، ولكن يلزم مزيد من العمل على مدى الـ3-5 سنوات القادمة لدراسة بدائل أخرى، والتوصل إلى توافق الآراء ووضع مجموعة من الأسئلة لاستخدامها في المسوح.
		9	النسبة المئوية للأطفال الذين دون الخمس سنوات من العمر ويعيشون في كنف أبوين رعاية مستجيبة وحافزة	نعم X X X	نعم c30		يجري تتبّع هذا المؤشر عن طريق دليل تنمية الطفولة المبكرة ، المتيسِّر من المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS)، ولكن يلزم مزيد من العمل على مدى الـ3-5 سنوات القادمة لدراسة بدائل أخرى، والتوصل إلى توافق الآراء ووضع مجموعة من الأسئلة لاستخدامها في المسوح.
	المشاركة	10	معدل المشاركة في التعلّم المنظَّم (من عمر 24 شهراً حتى سن الدخول في التعليم الابتدائي الرسمي)	نعم X X X	5-3 سنوات	الفريق TST اللجنة UNSC	من الضروري تحقيق اتساق هذا المؤشر عبر المسوح في مجالين: (1) الفئة العمرية المعتمدة مرجعاً (مثلاً، في مسوح MICS تُطرح أسئلة عمَّن في سن 3-4 سنوات) و (2) وصف البرامج (مثلاً، في كثير من المسوح قد لا يرد مفهوم التعلّم المنظَّم، ويُقتصر فيها على مفهوم التعليم قبل الابتدائي)
		11	نسبة القيد الإجمالية في التعليم ما قبل الابتدائي	نعم X	نعم c165			
	توفير التعليم	12	عدد سنوات التعليم ما قبل الابتدائي (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية	لا	نعم الجميع			
3-4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030								
	المشاركة	13	نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي	نعم X	نعم c145	الفريق TST		

							اللجنة UNSC	
		14	نسبة المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني (من عمر 15 إلى 24 سنة)	نعم X		5-3 سنوات	الفريق TST اللجنة UNSC	البيانات متوافرة في الوقت الحاضر عن القيد في التعليم التقني والمهني للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي، والتعليم ما بعد الثانوي غير العالي، والتعليم العالي القصير المدى. وتوجد صعوبات في جمع بيانات بحسب العمر وعن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني خارج أطر المدارس/الجامعات النظامية.
		15	معدل مشاركة الكبار في برامج التعليم والتدريب النظامية وغير النظامية	نعم X X X		نعم c30	الفريق TST اللجنة UNSC	البيانات عن تعليم الكبار متوافرة في بلدان الاتحاد الأوربي فقط. ويلزم كثير من العمل على إعداد مجموعة من الأسئلة تطبَّق في مسوح القوى العاملة وغيرها عالمياً.
4-4 زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بنسبة [X] في المائة بحلول عام 2030								
	المهارات	16	النسبة المئوية للشبان/الكبار ذوي المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارات	نعم X X X		3-1 سنوات ...	الفريق TST اللجنة UNSC	تُجرى محاولات لقياس هذه المهارات في بعض المسوح (مثل الدراسة الدولية عن الدراية المعلوماتية وتعلم استخدام الحاسوب – ICILS). ولكن يتطلب الأمر جهوداً كبيرة لتطوير جمع البيانات عالمياً.
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030								
	الإنصاف في سياق مختلف الأهداف	...	نوصي بمؤشر المساواة (إناث/ذكور، ريف/مدينة، الخُمس الأكثر/الخُمس الأقل ثراء) لجميع المؤشرات الواردة في هذه القائمة التي يمكن تفصيلها (كما هو مبيَّن في العمود 5).				الفريق TST اللجنة UNSC	من الجائز الأخذ، بديلاً عن مؤشر المساواة، بأفكار مثل: (1) نسبة التفاوت؛ (2) دليل التركّز؛ (3) أقل الفئات حظاً (أفقر فتيات الريف مثلا) قياساً إلى المتوسِّط. وبالإضافة إلى ذلك، يُجرى رصد مؤشرات التعليم للأشخاص المعوقين بالاتساق مع جهود تحسين التغطية.
	السياسة	17	النسبة المئوية لطلبة التعليم الابتدائي الذين لغتهم الأم هي لغة التعليم.	نعم X X X		5-3 سنوات		سيلزم بذل جهود كبيرة لإعداد أداة قياس عالمية.
		18	النسبة المئوية للبلدان التي تنتهج سياسة مستندة إلى صيغة صريحة تخصص بموجبها موارد التعليم للفئات السكانية المحرومة.	لا		5-3 سنوات		مطلوب عملية تقديم تقارير عن البلدان توصف فيها سياساتها، ويلزم إعداد منهجية لتقييم هذه السياسات.
		19	النسبة المئوية التي تتحملها الأسر من مجموع	لا		نعم c35		في الوقت الحاضر لا تتوافر بيانات إلا عن البلدان الأكثر تقدماً. ويلزم

			مصروفات التعليم					كثير من العمل لإقامة حسابات قومية للتعليم في البلدان الأقل تقدماً.
		20	النسبة المئوية الموزّعة على البلدان المنخفضة الدخل من مجموع المساعدات المخصصة التعليم	لا		نعم c60		
6-4 ضمان أن يلمّ جميع الشباب، و [X] في المائة على الأقل من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030								
	المهارات	21	النسبة المئوية من الشباب/الكبار ذوي الكفاءة في مهارتي القراءة والكتابة	نعم X X X		5-3 سنوات	الفريق TST اللجنة UNSC	على الرغم من أن عدداً من البلدان المتوسطة الدخل أجرت (عن طريق إطار البنك الدولي المتعلق بالمهارات اللازمة من أجل العمل والإنتاجية – STEP) تقييماً لمهارات القراءة والكتابة لدى البالغين، وكذلك عدد من البلدان المرتفعة الدخل (عن طريق برنامجُ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالتقييم الدولي لمهارات البالغين – PIAAC)، ما زالت الحاجة قائمة إلى إعمال أداة مجدية التكلفة في استقصاءات أخرى عند مختلف البلدان.
		22	النسبة المئوية من الشباب/الكبار ذوي الكفاءة في مهارة الحساب	نعم X X X		5-3 سنوات		على الرغم من أن عدداً من البلدان المتوسطة الدخل أجرت (على يد الإطار STEP التابع للبنك الدولي) تقييماً لمهارات الحساب عند البالغين، وكذلك عدد من البلدان المرتفعة الدخل (على يد البرنامج PIAAC التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ما زالت الحاجة قائمة إلى وضع أداة مجدية التكلفة في مسوح أخرى للاستخدام في مختلف البلدان.
		23	معدل إلمام الشباب/الكبار بالقراءة والكتابة	نعم X		نعم الجميع	الفريق TST اللجنة UNSC	
	توفير	24	معدل مشاركة الأميين البالغين في برامج تعليم	نعم X X X		5-3		لا تتوافر البيانات في الوقت الحاضر إلا في بلدان الاتحاد الأوربي. وينبغي

	التعليم		القراءة والكتابة			سنوات			إعداد أدوات متَّسقة مع المؤشر 16.
4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030									
	المعارف	25	النسبة المئوية للتلاميذ البالغين 15 عاماً الذين يُظهرون كفاءة في المعارف المتعلقة بعلوم البيئة وعلوم الأرض	نعم	X X X	نعم c55		الفريق TST اللجنة UNSC	أُجري استقصاء واحد فقط (برنامج التقييم الدولي للطلاب 2006) سعياً في سبيل قياس هذه المعارف. وسيلزم بذل جهود كبيرة لإعداد أداة قياس عالمية.
	المواقف	26	النسبة المئوية للتلاميذ البالغين 13 عاماً المقتنعين بقيم ومواقف تعزز المساواة والثقة والمشاركة في الحكم	نعم	X X X	نعم c40		الفريق TST اللجنة UNSC	أُجري استقصاء واحد فقط (الدراسة الدولية عن التربية المدنية والتعليم في مجال المواطنة لعام 2009) سعياً في سبيل قياس هذه المواقف. وسيلزم بذل جهود كبيرة لإعداد أداة قياس عالمية.
	المشاركة	27	النسبة المئوية لساعات التعليم المخصصة للتربية من أجل التنمية المستدامة/المواطنة العالمية	لا		5-3 سنوات			مطلوب عمل تمهيدي كبير لتكوين توافق آراء بشأن العناصر الموافقة لهذه المفاهيم في المناهج الدراسية لدى مختلف البلدان.
		28	النسبة المئوية للمدارس التي قدمت توعية مبنية على مهارات الحياة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والأمور الجنسية	لا		5-3 سنوات			سيلزم تغيير طريقة وضع التقارير الوطنية حول هذا المؤشر، من أجل ضمان ربط التقديرات بالواقع ربطاً أفضل على مستوى المدرسة.
		29	البلدان التي تنفّذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (بموجب القرار 59/113 للجمعية العامة للأمم المتحدة)	لا		نعم			
وسائل التنفيذ									
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع									
	الموارد	30	النسبة المئوية للمدارس التي توفر: (1) مياه الشرب؛ (2) مرافق صحية ملائمة؛ (3) خدمات الوقاية الصحية الملائمة	نعم	X	3-1 سنوات		الفريق TST اللجنة UNSC	يلزم كثير من العمل من أجل مد تغطية جهود تجميع البيانات الحالية على جميع البلدان.
		31	نسبة عدد التلاميذ إلى عدد الحواسيب بحسب المستوى	نعم	X	نعم c60			

		32	النسبة المئوية للمدارس المزوّدة بـ: (1) الكهرباء؛ (2) النفاذ إلى الأنترنت لأغراض تربوية	نعم	X	نعم	c70	
		33	النسبة المئوية للمدارس المجهّزة ببنية تحتية ومواد ملائمة للأشخاص المعوقين	نعم	X	5-3 سنوات		مطلوب عمل تمهيدي كبير لإعداد نهج بشأن تقييم ظروف المدارس وملاءمتها للأشخاص المعوقين في مختلف البلدان.
	البيئة	34	النسبة المئوية للتلاميذ الذين يتعرضون لتخويف، وعقوبات جسدية، ومضايقات، وعنف، وتمييز جنسي وتعدّ جنسي	نعم X X X		نعم 79		هذا المؤشر متوافر البيانات عن طريق الدراساتُ الاستقصائية العالمية عن الصحة المدرسية. انظر الموقع http://www.who.int/chp/gshs/datasets/en/
		35	عدد الاعتداءات على الطلبة والهيئة التعليمية والمؤسسات	لا		5-3 سنوات		الحاجة قائمة إلى كثير من العمل لجمع بيانات منظَّم لقياس هذه الغاية.
4-ب زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة [X] في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020								
	العدد	36	عدد منح التعليم العالي التي منحها البلد المستفيد	لا		3-1 سنوات		يلزم كثير من العمل لإقامة وتنظيم تجميع بيانات من أجل قياس هذه الغاية.
		37	حجم تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل منح التعليم العالي بحسب البلدان المستفيدة	لا		نعم الجميع	الفريق TST اللجنة UNSC	يقيس هذا المؤشر بعض مصادر المنح الدراسية فقط
4-ج تحقيق زيادة قدرها [X] في المائة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030								
	التأهيل	38	النسبة المئوية للمعلمين المؤهَّلين وفقاً للمعايير الوطنية (بحسب المستوى)	لا		3-1 سنوات	الفريق TST	على أثر العمل التحضيري، ستبدأ البلدان تقديم التقارير عن هذا المؤشر للمرة الأولى ابتدأً من السنة الدراسية 2014 وما بعد.
	التدريب	39	النسبة المئوية للمعلمين المدرَّبين وفقاً للمعايير الوطنية (بحسب المستوى)	لا		5-3 سنوات	الفريق TST اللجنة UNSC	يلزم جهود كبيرة في سبيل التوافق على معايير مشتركة
	الحماس	40	متوسط أجر المعلمين مقارنة بغيرهم من المهنيين	لا		5-3		سيكون مطلوباً بذل جهود كبيرة في سبيل إعداد منهجية مبنية على

					سنوات		بيانات القوى العاملة
		41	معدَّل تناقص المعلمين الطبيعي	لا	3-1 سنوات		مطلوب القيام بكثير من العمل من أجل مد تغطية جهود تجميع البيانات الحالية على جميع الأقطار.
	الدعم	42	النسبة المئوية للمعلمين الذين يتلقون تدريباً أثناء الخدمة	لا	5-3 سنوات		سيكون مطلوباً بذل جهود كبيرة في سبيل إعداد أداة يتم بها تقييم أثر التدريب ومدته ومضمونه.

* ملاحظة: المؤشرات المذكورة في الجدول 11 اقترحها فريق الدعم التقني (TST) التابع للأمم المتحدة بشأن الهدف 4 (التعليم)، وأدرجت منها مجموعة فرعية في القائمة التمهيدية التي قدمتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC) في آذار/مارس 2015.

4 – الاعتبارات الرئيسية الناجمة عن مشاورة الجمهور

نظّم الفريق الاستشاري التقني مشاورة مع الجمهور بشأن مؤشرات للتتبع العالمي، جرت من 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 إلى 30 كانون الثاني/يناير 2015. واستندت المشاورة إلى وثيقة الفريق الاستشاري التقني التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بعنوان "نحو وضع مؤشرات لإطار التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015". وطرحت المشاورة أسئلة محددة عن المؤشرات المقترحة، وأتاحت للمجيبين الفرصة للتعليق خلال الإجابة في مواضيع واسعة لها صلة بقياس التعليم ومحصّلاته في مرحلة ما بعد عام 2015 .

والتُمس الإدلاء بالتعليقات من خلال شبكة الإنترنت، وتم استلام 195 مساهمة منها ملاحظات هامة من ممثلي المجتمع المدني، والأكاديميات، وشركاء التنمية، ومنظمات دولية أخرى. وإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات ضمت فئات متنوعة من الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي، كتلك التي عقدت في لندن ونيودلهي وواشنطن العاصمة.

وبوجه عام، أبدى المجيبون تأييدهم لمقترح الفريق الاستشاري التقني، مع بضعة اقتراحات بالتحسين. واستُعمل عدد من الآراء البناءة لتحسين التوصيات التي تضمنتها هذه الوثيقة. ويعرض هذا القسم بإيجاز حالات معيّنة كان فيها للمساهمات تأثير مباشر على المقترح. وقد ساعدت هذه المساهمات، على العموم، الفريق الاستشاري التقني في تحديد مؤشرات لم تكن ملائمة للغرض أو مؤشرات ينبغي إضافتها أو تعديلها. ويتناول هذا القسم أيضاً بالبحث المساهمات التي نظر فيها الفريق الاستشاري التقني، ويبين تفسيرات عدم إدراجها في المقترح الحالي.

التوصيات المدرَجة في المقترح

يعكس المقترح الراهن الآراء التي تضمّنتها مساهمات عدة قُدّمت أثناء عملية المشاورة. فاستناداً إلى المعلومات العائدة، أضيفت مؤشرات إلى القائمة الأصلية، في حين اعتُبِرت أخرى غير وافية بالمعايير التي رسم الفريق الاستشاري التقني ملامحها. وعلاوة على ذلك، أُدخِل عدد من الإضافات والتعديلات على المقترح، يشمل ما يلي:

- تم إيلاء المزيد من الأهمية لمؤشرات المدخلات والعمليات التي أضيفت إلى قياس النواتج. وتم هذا استجابةً للملاحظات التي أعربت عن الحاجة إلى مؤشرات تعتبر أساسية لفهم التقدم نحو النواتج.
- أُضيف ثلاثة مؤشرات حول الإنصاف من أجل إحاطة أفضل بالفوارق، لا في نتائج التعليم فحسب، بل أيضاً في أنظمة التعليم (ما يتعلق، مثلاً، بلغة التعليم، وتوجيه الموارد لصالح الفئات السكانية المحرومة، والقسط الذي تتحمله الأسر من مصاريف التعليم).
- أُعطي قدراً أكبر لمكانة المؤشرات المتعلقة بالضمانات القانونية بخصوص مجانية وإلزامية التعليم لما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي.
- وُسِّع نطاق المؤشّر المقترح لمعرفة ما إذا كان الأطفال الصغار في مسار نمو سليم، ليشمل أكثر من مقياس، ريثما يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول طريقة القياس.

- تم توسيع نطاق الفئة العمرية لمشاركة الأطفال الصغار في برامج التعلم المنظَّم.
- وُسِّعت مشاركة الكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب إلى جميع الكبار، بصرف النظر عن العمر.
- أُضيف ثلاثة مؤشرات جديدة للإحاطة بتركيز المناهج على التعليم من أجل التنمية المستدامة في المواضيع التالية: المواطنة العالمية، فيروس نقص المناعة البشرية والحياة الجنسية، وتعليم حقوق الإنسان.
- اعتُمدت مصطلحات مياه الشرب، والمرافق الصحية، والوقاية الصحية بصدد المؤشرات ذات الصلة بالمياه والمرافق الصحية في المدارس.
- أضيف مؤشران جديدان من أجل الإحاطة بتوافر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس.
- أضيف مؤشر جديد بشأن توافر بنية تحتية ومواد في المدارس من أجل الأشخاص المعوقين. وعلاوة على ذلك، تم الاعتراف بالحاجة إلى رصد التجربة التعليمية للأشخاص المعوقين.
- أُضيف مؤشر جديد بشأن أثر التخويف والعقوبات الجسدية، والمضايقات، والعنف، والتمييز الجنسي والتعدّي الجنسي.
- أُضيف مؤشر جديد يتعلق بعدد الاعتداءات على الطلبة والهيئات التعليمية والمؤسسات. وعلاوة على ذلك، تم الاعتراف بالحاجة إلى رصد المشاركة في الأنشطة التعليمية من جانب الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في ظروف نزاع، ولا سيما أبناء اللاجئين والنازحين.
- أُضيف مؤشر جديد من أجل الإحاطة ليس فقط بحجم المنح الدراسية المخصصة للتعليم العالي المموّلة من برامج المساعدة، بل أيضاً بالعدد الكلي للمنح الموزَّعة.
- أُضيف مؤشر جديد يتعلق بالتناقص الطبيعي للمعلمين من أجل تعزيز الرصد لحوافز المعلمين.

وينطوي المقترح على تقدير تقريبي للوقت الذي قد يستغرقه إعداد وتجريب مؤشرات غير متوافرة في الوقت الحاضر. وتم ذلك استجابةً لطلب جهات عدة في أن يوفر المقترح تقديراً واقعياً لإمكان إدخال مؤشرات جديدة.

المسائل الأخرى المطروحة

أثار مجيبون نقاط عدة متقاطعة المواضيع من شأنها تعزيز مقترح الفريق الاستشاري التقني. مثلا:

- لمس عدد من المشاركين الحاجة إلى تحديد المفاهيم تحديداً أفضل. وبالفعل، ففي المراحل الأولى ولا سيما أثناء التحضير للاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع الذي عقد في مسقط في أيار/مايو 2014، قدم الفريق الاستشاري التقني إلى اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع اقتراحات بتحسين الصياغة اللغوية للغايات، توخّياً لتسهيل مهمة اختيار المؤشرات. إلا أنه، وبالنظر لكون الغايات كان قد سبق صياغتها في سياق مفاوضات دولية حكومية جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثبت من الضروري الاعتراف بأنه توجّب على الفريق الاستشاري التقني العمل على المجموعة المقترحة من غايات التنمية المستدامة، وأن التوصية بتغيير الصياغة اللغوية لهذه الغايات تقع خارج نطاق مهمته.

- كذلك لمس عدد من المجيبين الحاجة إلى معالجة مسائل التنفيذ في متابعة أجندة القياس هذه، ولا سيما على المستوى الوطني. وصحيح أن مسائل مثل بناء القدرات وتقديم التقارير والمساءلة لم تعالَج صريح المعالجة في هذا المقترح، لكن مهمة الفريق الاستشاري لم يُقصد بها تغطية هذه المسائل بالتفصيل.
- وارتأى بعض المشاركين في المشاورة أنه كان ينبغي للفريق الاستشاري التقني أن يعتمد منظوراً جامعاً بين القطاعات، فيقترح مزيداً من المؤشرات التي تقع على تخوم التعليم مع قطاعات أخرى. ولكن بالفعل أخذ الفريق الاستشاري التقني في حسبانه مؤشرات مقترحة في إطار غايات أخرى للتنمية المستدامة، مثل توقف نمو الأطفال (الهدف 2)، والزواج المبكر (الهدف 5)، وعمل الأطفال (الهدف 8)، والعنف (الهدف 16).

أيد المشاركون في المشاورة أشد التأييد أن يكون قياس **الإنصاف** نقطة تركيز رئيسية لجدول أعمال القياس لما بعد عام 2015. وفي ذلك السياق، سُلّط الضوء على الصعوبات التالية:

- ينبغي في مجتمع التعليم النظر في استعمال مؤشرات الإنصاف للإحاطة بالفوارق بين الفئات السكانية (مثل قياس مطلق للفجوة القائمة، مؤشر مساواة نسبي، وغير ذلك). وقد ذُكر في الجدول 1 عدد من الخيارات. وينبغي أن يُستنَد في تطبيقها إلى دراسة المحاسن النسبية لمختلف مؤشرات التفاوت.
- يدعو الفريق الاستشاري التقني إلى توفير جميع المؤشرات بشكل تفصيلي، كلما أمكن، وفقاً لما لا يقل عن ثلاث خصائص تمكّن من إجراء مقارنات عالمية (مثل: الجنس، والموقع، والثراء). ويبدو أن هذه النقطة لم تُبلَّغ بوضوح، كما يُستدل من عدة تعليقات. فما يجعل عرض مؤشرات الإنصاف على قدر من الصعوبة هو أن التفصيل، بحسب الجنس والموقع والثراء لكل مؤشر تقريباً، كان سيؤدي إلى إطالة الوثيقة. فنقول تكراراً إن المقترح يدعو في صدد جمع المؤشرات إلى الاعتماد على مصادر بيانات تمكّن من التفصيل، باستثناء المؤشرات التي تتعلق بالبلدان وليس بالأفراد.
- ويستهدي الفريق الاستشاري التقني في مقترحه بقابلية المقارنة عالمياً. فالمقترح لا يستلزم تقييم الخصائص الأفراد/المجموعات التي ينبغي تتبّعها، لأن هذا مفترض تغيّره بناء على السياق. ولذا بُني المقترح، بدلاً من ذلك، على الاعتبارين التاليين:

(1) هل تتسم خاصة محددة من خصائص المجموعات بذات الأهمية عبر البلدان؟ مثلاً، لوحظت، في إجابات المشاورة، الحاجة إلى تفصيل المؤشرات تبعاً للفئات المحددة بحسب اللغة. إلا أنّ هذه الأقليات قد تكون مهمَّشة في بعض البلدان، بينما هي محظوظة في بلدان أخرى. فمن الأمور الحيوية تتبّع هذه الفوارق ضمن سياق بلد بعينه؛ وأما مقارنة الأقليات اللغوية بين بلدان مختلفة فقليل المغزى لأغراض الرصد العالمي. ومع ذلك، فنظراً لكون اللغة عامل تفاوت رئيسي، اقترح الفريق الاستشاري التقني نهجاً مبنياً على مؤشر مرتبط بالنظام.

(2) ما هو مقدار المعلومات المتوافرة عن فئات محرومة بعينها؟ برزت في المشاورة حالتان. أولاً، يُحتمل أن الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة في سبيل النهوض بقياس أفضل بخصوص الأشخاص المعوقين ستساعد على تتبع تقدمهم التعليمي بشكل أفضل. ثانياً، تحسّنت في السنوات الأخيرة المعلومات حول اللاجئين والنازحين من السكان. فعلى الرغم من قلة البيانات الواقعية المتوافرة عن الوضع التعليمي لهذه الفئات، إلا أن تقدما في هذا الشأن من الممكن توقعه على المدى القصير.

- أكدت المشاورة مجدداً على الحاجة إلى مزيد من المؤشرات بشأن الإنصاف، من حيث مدخلات النظم التعليمية وكذلك مخرجاتها والعمليات المتصلة بها.

وكذلك، أيد المشاركون في المشاورة أشد التأييد على أن تُعطى أولوية لقياس **نتائج التعلم** في التعليم الأساسي. وفي الوقت نفسه ناقش المجيبون المسائل التالية:

- رأى البعض أن التركيز على مادتين (القراءة والحساب) مبرَّر، بينما أعرب آخرون عن الخشية من أنه يقلّص نطاق التعليم. وبالرجوع إلى معايير الاختيار، فإن مقاييس القراءة والحساب هي في الوقت الحاضر أكثر تيسّراً وبوضوح أكبر في قابلية المقارنة. ويعترف الفريق الاستشاري التقني بأهمية مواضيع التعليم الأخرى، ويؤيد الجهود التي تُبذَل في سبيل إعداد مقاييس لمواد أخرى.

- واختلفت الآراء بشأن استعمال المعايير الوطنية أو الدولية لقياس التعلّم. ويرى الفريق الاستشاري التقني أنه، توخّياً لرصد نجاح جدول أعمال ما بعد عام 2015، من الضروري تكوين فهم مشترك لما يلزم أن يمتلكه الأطفال والمراهقون من كفاءات في نهاية كل مستوى تعليمي، بناء على معيار دولي.

- وتمت المطالبة لأكثر من مرة خلال المشاورة بمزيد من التركيز على التقييم في الصفوف الأولى وليس فقط في نهاية المرحلة. وقد أخذ بهذا النهج في عدد من البلدان، إلا أن تعذر إمكانية المقارنة عبر الأقطار يحد من التوصية بتقييم التعلّم على هذا المستوى عالمياً.

- وتساءل بعض المشاركين، من خلال مساهماتهم، فيما يجب أن يكون مصدر المعلومات حول نتائج التعلّم هو عملية تقييم تشمل جميع *طلبة* البلاد. لكن التوصية واضحة بشأن ذلك وهي أن مصدر البيانات المفضَّل ينبغي أن يكون عملية تقييم وطنية على أساس العينة تتتبع اتجاهات النظام التعليمي، وذلك تجنّباً للتكاليف العالية.

- أخيراً، شدد البعض على أن مؤشر نتيجة التعلّم ينبغي أن يشمل جميع أطفال المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، سواء كانوا في المدرسة أم خارجها. ويوافق الفريق الاستشاري التقني على أهمية هذا النهج، ويعترف بأن عدداً من تقييمات المواطنين بيّنت سبيلاً للمضيّ قُدماً. إلا أن تكاليف تجميع هذه المعلومات ممن هم خارج المدرسة باهظة في الوقت الحاضر أكثر مما يبرر إدراجها في المؤشرات القطاعية المقترحة.

أخيراً، إن **التعليم من أجل التنمية المستدامة** و**تعليم المواطنة العالمية** ميدان جديد للمؤشرات القابلة للمقارنة، وقد كشف كثير من الإجابات التي أُسهم بها في إطار المشاورة عن مقاربات مختلفة. مثلاً:

- تضاربت الآراء بصدد قياس *المدخلات*. فمنهم من دعا إلى قياس مدى احتواء المناهج الدراسية على عناصر للتعليم من أجل التنمية المستدامة/تعليم المواطنة العالمية. إلا أن آخرين رأوا من الخطأ معاملة التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية كمادتين، بينما هما في الممارسة نهجان في التعليم والتعلّم. وبوجه أعم، من المحتمل لأي اقتراح بجهود تُبنى على هذه المقاييس أن يكون خلافياً.
- في صدد قياس *المعارف*، توافقت الآراء على ضرورة رصد التقدم في اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمواطنة العالمية، حتى لو لم تقترن هذه المعارف بتغيير في المواقف وأنماط السلوك. وصدر عن البعض انتقاد للتركيز على فئة عمرية معيّنة (من هم في سن الـ13، مثلا). فالفريق الاستشاري التقني يعترف بجانب الضعف هذا، لكن الأدوات الوحيدة المتيسّرة حالياً لرصد هذا المجال مصممة خصّيصاً من أجل هذه الفئة العمرية من الطلبة.
- في صدد قياس *المواقف والقيم*، اقترح بعض المشاركين في المشاورة الاعتماد على *المسح العالمي للقيم*، وارتأوا اعتماد أسئلة أخرى من الأداة المذكورة (مثل المواقف من تعليم النساء، والتسامح، والاحترام، وما إلى ذلك). ولكن أشار آخرون إلى أن هذه الأسئلة كثيراً ما تكون "أسئلة تحتوي على افتراضات مثيرة للجدل أو غير مبررة" وبالتالي لا يمكن الاعتماد على إجاباتها.

5 – الخطوات القادمة: الإجراءات الأساسية اللازمة بشأن البيانات

إن إطار المؤشرات المقترح هو إطار طَموح. والمجتمع الدولي ليس جاهزاً لبدء تنفيذ هذا الإطار دون بذل جهود كبيرة وتعبئة الموارد اللازمة. فقطاع التعليم يواجه كثيراً من القضايا فيما يتعلق بالبيانات، وقد تم تحديد بعض هذه القضايا في تقرير فريق الخراء الاستشاري المستقل حول ثورة البيانات خدمة للتنمية المستدامة، ومنها لزوم معايير موثَّقة في مجالات عدة، وتحسين القدرات الفنية، وتنسيق أمتن على الصعيدين الوطني والدولي. ويرد فيما يلي بعض الأولويات التي حُدّدت لتسليط الضوء على حجم وأنواع التحديات التي تنتظر رصد التعليم:

- أسفر تكاثر البيانات حول أهمية تنمية **الطفولة المبكرة** عن عدد من المقاييس المبنية على نتائج البحوث، وتم جمع أحد هذه المقاييس من خلال مسح اليونيسيف العنقودي المتعدد المؤشرات. إلا أنه لا يوجد توافق مختبر ميدانياً على مؤشر يمكن جمعه بطريقة مُجْدية التكلفة، وقابل للمقارنة عبر بلدان مختلفة، وبوجه الخصوص بين بلدان منخفضة وأخرى مرتفعة الدخل.
- يُبرز جدول الأعمال الحاجة إلى قياس نتائج **التعلّم** عند لأعمار أو صفوف مختلفة. ولكن، وعلى الرغم من ازدياد المشاركة في عمليات تقييم التعلّم التي تُجرى على الصعيد الوطني أو على صعيد بلدان متعددة، لا تزال

نتائج التعلّم غير مرصودة بطريقة منهجية على مر الزمن وعبر البلدان. والأعمال جارية على إعداد نهج يمكّن من المساواة والربط بين التعريفات الوطنية لنتائج التعلّم الرئيسية، من أجل مقارنة نتائج التقييم عبر البلدان.

- ويعطي إطار المؤشرات المقترح أولوية لقياس كفاءات **القراءة والكتابة والحساب** بحسب المستوى، ما يقوم بمثابة تحسين هام للمقاييس الراهنة. إلا أنه قد يكون كبيرَ الفائدة البناءُ على دروس مستفادة من الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة (في إطار كل من: برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين – PIACC (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والمهارات اللازمة من أجل العمل والإنتاجية – STEP (البنك الدولي)، وبرنامج تقييم وتتبع مستويات القرائية – LAMP) في سبيل تقييم هذه المهارات من أجل إشاعة مقاربات مُجدية التكلفة تتمكّن البلدان المحدودة الموارد من استعمالها.

- والاهتمام **بالإنصاف** أمر حاسم في جدول الأعمال الجديد. فهو يستدعي تحولاً واضحاً في استعمال مسوح وتعدادات السكان – سواء في ذلك الأُسر أو المدارس، الأطفال والكبار – كما يستدعي جهوداً من أجل توسيع المعلومات الأساسية المتوافرة من مصادر السجلات الإدارية. وهذه العملية تتطلب ما يلي:
  - إنشاء *فرق مشتركة بين الوكالات* تتولّى تنسيق المنهجيات وتضطلع بدور في وضع معايير للمؤشرات المستندة إلى المسوح، وفي البناء على الدروس المستفادة من عمليات مماثلة في مجال وفيات الأطفال والتغذية.
  - وضع آلية تنسيق داخل البلدان وفيما بينها من أجل الترويج للتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولمجموعات أسئلة جديدة تُستعمل في مسوح وتعدادات السكان (كما في حالة برامج التعلم المنظَّم للطفولة المبكرة).
  - أن تستعمل السلطات الوطنية البيانات المفصَّلة، الإدارية منها والمبنية على المسوح، استعمالاً أفضل في صنع السياسة، ما يستتبع تحسيناً للتنسيق بين الشركاء المعنيّين في قطاع التعليم والمكاتب الإحصائية.

- أما فيما يتعلق بالتعليم من أجل **المواطنة العالمية** و**التنمية المستدامة** فيعتبر المقترح الحالي مؤقتاً. فالمجتمعَ الدولي بحاجة إلى أن يبحث في أشكال السلوك الأساسية وأنماط التعليم التي تؤدي إلى النتائج المنشودة. فعملية التوصّل إلى توافق في الآراء واستخدام النتائج في تصميم الأنظمة التعليمية في سبيل خدمة أفضل لهذه الأهداف، سيكون بحد ذاته نتيجة رائدة في تنفيذ جدول أعمال ما بعد عام 2015.

- يلزم مواصلةُ العمل على تحسين شمولية بيانات **التمويل** ودقتها وتوقيتها. وربما كان من المفيد النظر في تطوير وتحسين الحسابات القومية للتعليم، بحيث تعكس بدقة مساهمات كل من الحكومة والمانحين والأُسر في مجموع تمويل هذا القطاع.

6 – الخطوات القادمة للتوصل إلى اتفاق حول المؤشرات العالمية والقطاعية

إضافة إلى إنجاز الصيغة النهائية لمجموعة المؤشرات للرصد القطاعي لأهداف التعليم، فإن العمل جارٍ أيضاً على إعداد إطار مؤشرات من أجل الرصد العالمي الرفيع المستوى لجدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. ويجري هذا العمل تحت إشراف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، المؤلفة من مديري مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء. ففي أحدث اجتماعاتها، آذار/مارس 2015، أقرّت هذه اللجنة إنشاء الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لإعداد مقترح بشأن إطار مؤشرات عالمية. وسيضم الفريق في عضويته مديرو مكاتب الإحصاء الوطنية لمجموعة من الدول الأعضاء بتمثيل جغرافي. كما وسيضم الفريق مراقبين عن المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة.

سيقوم الفريق، بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2015، بإعداد مقترح يتكون مثالياً مما لا يتجاوز 100–120 مؤشراً، من أجل رصد الأهداف الـ17 المقترحة وغاياتها الـ169. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بدراسة المقترح المذكور، أثناء دورتها القادمة في آذار/مارس 2016. وبعدئذ يُقدَّم إطار المؤشرات، على الأرجح، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاعتماده نهائياً في تموز/يوليو 2016.

ويُتوقَّع أن يشتمل إطار المؤشرات العالمية الرفيع المستوى على 6–10 مؤشرات من أجل رصد الهدف الخاص بالتعليم. وستُدرج هذه المؤشرات أيضاً في المجموعة الأوسع للمؤشرات الخاصة بالرصد القطاعي لغايات التعليم. وإذا طرأت تغييرات ما على المؤشرات العالمية عقب صياغتها النهائية، خلال العملية التي ترعى تنسيقها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، فإن المؤشرات القطاعية، التي ستكون قد أُقرّت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، سيعاد تنقيحها ومواءمتها في وقت لاحق.